

المحاضرة الثانية
تكملة الفصل الخامس

في العراق منذ عام 1951 لغاية سبعينيات لقرن مائة مائة
النظام المركزي عالمي الخرائط الواردة في الهيكل التنظيمي :-
1- الخريفة المركزية في بغداد (الخريفة العامة)
2- خرائط المحافظات (خرائط رئيسية)

3- مديريات حال الاقضية [خرائط فرعية]
4- مباديق النواحي

نتيجة لزيادة الايراد العامة بعد تجميع النقط وزيادة
الانشطة والبرامج الحكومية تم التحول الى نظام اللامركزي
ولكن ليس بكل حطة فان النظام المطبق في
حد الاقضية نظام لامركزي ولم يزل النظام المطبق
الذي ينظم علاقة الاقضية مع النواحي التابعة لها نظام
المماسي المركزي.

فيما النظام المماسي المركزي

- 1- لا تحتاج الى كوادر محاسبية كثيرة مما يؤدي الى اختيار
الاكفاء منهم للقيام بالعمل المحاسبي والرقابي .
- 2- تمتع أجهزة الرقابة باستقلالية نتيحة لعدم تعرضها لغموض
وتأثير اداري مما يحقق أعلى درجات الرقابة .
- 3- تظراً لقلة عدد الخرائط ومخيلته ما أن ادارة الموهود لتقدي للزينة
العامة يكون سهل . اي تمويل العجز يكون في اوقت المناسب .

٤- محلية توحيد الحسابات لإصدار ميزان حواجره حشري وسوي
للدولة كل يكون اسهل نتجت لقله عدد الوحدات الحكومية
(عدد الادارات المركزية).

* الى جانب كل هذه المزايا هناك عوامل سادت حية
البقاء على النظام المركزي وهي

أ- قلة عدد الكوادر الحاسبية المتخصصه
ب- قلة اسطر الدولة الخفية

ج- محدودية الشبكة المهارية وعدم انتشار جميع
انحاء البلاد

العيول او الاسباب التي أدت الى الانتقال في ١٩٧٥/٤
من النظام الحاسبي المركزي الى اللامركزي

١- مجز الخزان المركزية او الرئيسية القيام بالعلم الحاسبي
لوحدهات الجهاز الحكومي لزيادة انشطتها المالية .

٢- زيادة العمل وعدم قدرة فرق التدقيق بالقيام بتجارب كل
صنف .

٣- ضعف السيطرة على الحسابات الوسيطة (السلف والامانات)
حيث ان السلف هم حقوق الدولة لدى الغير والامانات حقوق
الغير لدى الدولة .

ان اسلوب الرقابة في النظام المركزي يتميز بالاستقلال
وباحكام السيطرة على التصرفات المالية نظراً لبروز طائفة
الازدواج في العمل الرقابي والتدقيق الا انه يفتقر الى التخصص
او التخصص في العمل الرقابي .

اللامركزية : تعني عكس المركزية وهي توزيع

السلطات والاختصاصات مع تلك ارتباط لوحدات الحكومية من حيث العمل المحاسبي من الإدارات المركزية أي تصبح لوحدات حكومية مستقلة بمجالاتها المالية وسيوجد ذلك مجموعة مستقلة مع عكس مجموعة دفترية متكاملة رئيسية وشرعية تعكس الحركة النقدية للمال العام وينتج عنه ميزان مراجع شهري وسنوي إضافة إلى القوائم الرئيسية للالتفات وقائمة المركز المالي) وأن هذا يتطلب تشكيل جهاز تدقيق في الوحدة الحكومية يعمل من الرقابة السابقة للشرف والرقابة اللاحقة.

المزايا :

- ١- توفير مرونة عالية في عمليات الصرف ودفع المستقات لأن الصرف يتم بكل مباشرة.
- ٢- رقابة فعالة على الحسابات الوسيطة.
- ٣- عمليات التدقيق والرقابة أكثر كفاءة للتخصص في العمل الرقابي.
- ٤- إمكانية التوسع في تحليل البيانات أي مستواه اضعف.
- ٥- فتح المجال أمام الباحسين لتقديم أساليب جديدة لتقوية العمل المحاسبي.
- ٦- تعزيز دور الإدارة المركزية في الإشراف والرقابة مع تخفيف العمل المحاسبي عليها.
- ٧- إمكانية الحصول على بيانات تحليلية عن أي وحدة حكومية وبالسرية الكهنية.
- ٨- إمكانية تنفيذ أساليب حديثة في إعداد بطواريته الخاصة منها أسلوب عوارزته البرامح والآلات.

4- يمكن كل وحدة حكومية اعداد حساباتها الخاصة الخاصة بها

بجانب هذه المزايا هناك ما أختز عليه وهي

1- يحتاج الى كوادر محاسبية كثيرة لتغطية العمل المحاسبي في جميع الوحدات الحكومية.

2- عدم استقلالية اجهزة الرقابة لارتباطها ادارياً بالوحدات الحكومية.

3- مشكلة تمويل جميع الوحدات الحكومية وعدم السيطرة على التمويل التقدي لكثرة عددها.

4- صعوبة توحيد الحسابات لجميع وحدات الجهاز الحكومي لاصدار الحساب الختامي الموحد للدولة.

5- صعوبة اعداد وتوحيد موازين المراجعة لكافة الوحدات الحكومية لاصدار ميزان مراجعة موحد.

ان اسلوب الرقابة في النظام اللامركزي يفتقر الى الاستقلالية ولكنه ممتاز بالتخصيص في العمل الرقابي حسب نشاط الذي قام به الوحدة الحكومية.

من استعراض النظام المركزي واللامركزي والضح ان مسؤولية الوحدة في النظام المركزي فقط اعداد المستندات التي تؤدي عمليات الصرف والصحة بينما مسؤولية اتمامها طبقاً للنظام اللامركزي هو القيام بجميع جوانب العمل المحاسبي.

مبدأً للنظام اللامركزي كل وحدة حكومية

